

قوة الإنسانية

مجلس مندوبي الحركة الدولية  
للصليب الأحمر والهلال الأحمر

23-22 حزيران / يونيو 2022، جنيف

الحركة الدولية



# بيان الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر عن النزاهة

تقرير مرحلي

أيار/مايو 2022

AR

CD/22/18

الأصل: بالإنجليزية

للاطلاع

وثيقة من إعداد

الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر واللجنة الدولية للصليب الأحمر بالتشاور مع الفريق  
العامل المعني بمتابعة بيان الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر عن النزاهة

## عرض موجز

تناولت الاجتماعات الدستورية للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (الحركة) في عام 2019 مسألة الثقة في الجهات الفاعلة الإنسانية وفي العمل الإنساني كموضوع رئيسي. وأسفر ذلك عن سلسلة من النتائج، بما في ذلك اعتماد مجلس المندوبين لعام 2019 لبيان الحركة عن النزاهة داخلها، الذي أقر بأنه لكي تستمر الحركة في التمتع بثقة المجتمعات المحلية والجمهور والحكومات والشركاء والمناخين، فضلاً عن الأشخاص المتضررين والمستفيدين، يجب عليها أن تبرهن على التحلي بأعلى مستوى من الالتزام الدائم بالنزاهة وبممارسة العمل الإنساني القائم على المبادئ والأخلاق.

وأول ما يصفه هذا التقرير المرحلي بشأن التقدم المحرز العملية التي أعدت لمتابعة بيان النزاهة الصادر عن مجلس المندوبين لعام 2019. ثم يعرض مستجدات التقدم الذي أحرزته مكوّنات الحركة، بشكل فردي وجماعي، من أجل الوفاء بالالتزامات المبيّنة في البيان، كما يتطرق إلى بعض المبادرات الملموسة التي اتخذتها مكوّنات الحركة من أجل الوفاء بهذه الالتزامات.

وتمثلت إحدى الخطوات الرئيسية في عملية المتابعة في تشكيل فريق عمل في عام 2021 لمتابعة تنفيذ الالتزامات التي تضمّنها البيان. ويتألف فريق العمل من ممثلين رفيعي المستوى من 15 جمعية وطنية، ومن الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (الاتحاد الدولي) واللجنة الدولية للصليب الأحمر (اللجنة الدولية)، إلى جانب ممثلين من اللجنة الدائمة ولجنة الامتثال والوساطة لدى الاتحاد الدولي بصفة استشارية. ومنذ ذلك الحين، عمل فريق العمل كمنتدى للتشاور والمناقشة. وعلاوة على ذلك، واستناداً إلى دراسة تحديدية للسياسات العامة والنظم والعمليات القائمة فيما يتعلق بالنزاهة على نطاق الحركة، فقد نظر الفريق في الثغرات والمجالات التي يتعيّن معالجتها، وبناء على ذلك وُضعت خطة مرحلية تُحدّد المجالات الرئيسية التي يتعيّن على الفريق استكشافها والنظر فيها في سياق التحضير للاجتماعات الدستورية لعام 2023.

وفيما يتعلق بمضمون البيان، يُبيّن هذا التقرير التقدم الطيب الذي أحرزته مكوّنات الحركة، بشكل فردي وجماعي، في معالجة مختلف المجالات التي تناولها البيان. كما يصف بعض المجالات التي لم تخل بعد من التحديات أو تلك التي لا يزال يتعيّن إحراز مزيد من التقدم فيها في المستقبل، ويربط العمل الذي يخطط الفريق للقيام به بالتصدي لبعض من هذه التحديات. ويتبع هذا التقرير التنظيم الهيكلي للبيان، ويقدم إفادات عن المواضيع والالتزامات الرئيسية التالية:

- 1- الحفاظ على المبادئ الأساسية وتعزيزها؛
- 2- ضمان أن تكون أماكن العمل لدينا آمنة للجميع وتكفل احترام التنوع والتوازن بين الجنسين وإدراجه ضمن القوى العاملة لدينا؛
- 3- ضمان امتثال الأفراد لمعايير السلوك وحماية المبلّغين عن المخالفات؛
- 4- الخضوع للمساءلة أمام المجتمعات المحلية التي نعمل معها؛
- 5- الخضوع للمساءلة أمام الجهات المانحة، والوصول إلى السجلات المؤسسية والمالية، بما في ذلك احترام الخصوصية وضمان حماية البيانات؛
- 6- تجميع الموارد والخبرات فيما يتعلق بتعزيز النزاهة؛
- 7- تنقيح القاعدة الدستورية والقانونية والأطر التنظيمية والسياسية ذات الصلة؛
- 8- شروط الشراكات التي تعكس الالتزام الراسخ بالنزاهة؛

9- لجنة الامتثال والوساطة لدى للاتحاد الدولي، ومكتب التدقيق الداخلي والتحقيق لدى للاتحاد الدولي، ومهام مكتب الامتثال وإدارة المخاطر والأخلاقيات لدى للجنة الدولية.

ويختتم التقرير بتوصية لفريق العمل بمواصلة تيسير ودعم إحراز التقدم في المجالات الموصوفة ووفقاً للأولويات المحددة في خطته، مثل: عمل مكتبة/منصة موارد موحدة بشأن السياسات والإرشادات والممارسات المتعلقة بالنزاهة على نطاق الحركة، وتيسير التبادل والحوار بشأن المواضيع المتصلة بالنزاهة، واستكشاف سبل تنسيق عمليات تقييم المخاطر/العناية الواجبة من أجل الشراكات. وعلاوة على ذلك، يرحب التقرير بالجهود التي يبذلها كل مُكوّن من مُكوّنات الحركة من أجل زيادة تعزيز عملية جمع البيانات ورصدها وتسجيل التقدّم المُحرَز وتبادل النتائج على مختلف المستويات، على أن يُقدّم تقرير بذلك إلى مجلس المندوبين والإسهام في المؤتمر الدولي الرابع والثلاثين في عام 2023.

## (1) مقدمة

تناولت الاجتماعات الدستورية للحركة الدولية في عام 2019 مسألة الثقة كموضوع رئيسي. وأبرزت جميع الاجتماعات، ممثلة في الجمعية العامة للاتحاد الدولي، ومجلس المندوبين، والمؤتمر الدولي الثالث والثلاثين، الضغوط غير العادية على ثقة الجمهور في العديد من المؤسسات التقليدية نتيجة للتغيرات الاجتماعية والسياسية والتكنولوجية في جميع أنحاء العالم.

وفي هذا السياق، من المسلم به أيضا أن قدرة الحركة على إبداء أعلى مستويات الالتزام بالعمل الإنساني القائم على المبادئ والأخلاق وممارسة النزاهة تمثل أحد العناصر الرئيسية لاستمرار الحركة في التمتع بثقة المجتمعات المحلية والجمهور والحكومات والشركاء والمناخين، فضلا عن الأشخاص المتضررين والمستفيدين.

وفي الجمعية العامة للاتحاد الدولي لعام 2019، تم اعتماد سياسة حماية نزاهة الجمعيات الوطنية وأجهزة الاتحاد الدولي. واعتمد مجلس المندوبين بيان الحركة عن النزاهة، والتزامات مكوّنات الحركة في عملها مع المجتمعات المحلية، فضلا عن الوثيقة الإرشادية الخاصة بالنظم الأساسية للجمعيات الوطنية التي تُركّز بشكل خاص على حماية قدرة الجمعيات الوطنية على الحفاظ على نزاهتها وخضوعها للمساءلة والتزامها بالمبادئ الأساسية. وعُقدت حلقات عمل خلال المؤتمر الدولي للتفكير مع الحكومات والشركاء في مختلف جوانب الثقة والحلول التي تشدد على التزامات الحركة، ضمن جملة أمور، بحماية البيانات الشخصية وتحقيق التكافؤ بين الجنسين في تبوء مراكز القيادة وصنع القرار.

وقد رحب المشاركون في مجلس المندوبين ترحيبا حارا ببيان الحركة عن النزاهة، الذي يُعبّر عن الجدية التي تتعامل بها الحركة مع قضية النزاهة ويكرر التأكيد على أن النزاهة والسلوك الأخلاقي أمر أساسي لكل مكوّن من مكوّنات الحركة، على المستويين الفردي والمؤسسي. وهو يصف التزامات الحركة بالنزاهة ويوجز مختلف طرق الحركة ومكوّناتها في معالجة تلك الالتزامات في ممارستها فضلا عن قواعدها ونظامها الداخلي.

ومنذ اعتماد بيان مجلس المندوبين لعام 2019، اتخذت مكوّنات الحركة خطوات هامة، بشكل فردي وجماعي، للوفاء بالالتزامات الواردة في بيان النزاهة.

## (2) معلومات أساسية

يبدأ هذا التقرير المرحلي بوصف العملية التي أُعدت لمتابعة بيان النزاهة الذي اعتمده مجلس المندوبين لعام 2019، والتشاور بشأن تحسين وتنفيذ نهج النزاهة من أجل كل مكوّن من مكوّنات الحركة وفقا للفقرة الأخيرة من البيان. ثم يعرض ملامح التقدّم الذي أحرزته مكوّنات الحركة على صعيد الوفاء بالالتزامات المبينة في البيان ويقدم أمثلة توضيحية على ذلك، كما يوضح بعض المبادرات الملموسة التي اتخذتها جمعيات وطنية والاتحاد الدولي واللجنة الدولية، بشكل فردي وجماعي، نحو تحقيق الالتزامات. ويتناغم هذا التقرير مع شكل البيان وتنظيمه، ويقدم إفادات عن مواضيعه والتزاماته الرئيسية.

### (3) التحليل/التقدم المحرز

#### ألف) عملية متابعة البيان المتعلق بالنزاهة في الحركة

وفي إطار بيان الحركة عن النزاهة، تم الالتزام بمواصلة التشاور مع مكوّنات الحركة. ومن أجل تنفيذ هذا الالتزام، اضطلع بعملية المتابعة التالية.

ومن أجل بناء صورة أكثر اكتمالا عن السياسات العامة والنظم والمبادرات القائمة فيما يتعلّق بالنزاهة على نطاق الحركة وتحديد الثغرات، تم الاستعانة بخبير استشاري لعمل دراسة تحديدية للنظر في النظم والقواعد والمبادرات القائمة المتعلقة بالنزاهة داخل الحركة ودعم عناصر الحركة من أجل تعزيز نزاهتها. وحَدّدت هذه الدراسة المبادرات الفردية المختلفة والعمل الجاري على نطاق الحركة، كما حددت بعض المجالات التي لا يزال يتعيّن مواصلة استكشافها واتخاذ إجراءات بشأنها.

وبالتزامن مع هذه الدراسة التحديدية، أنشئ فريق عمل لمتابعة تنفيذ الالتزامات التي تضمّنها بيان النزاهة. ويتألف هذا الفريق من ممثلين رفيعي المستوى من 15 جمعية وطنية في المناطق الجغرافية الخمس والاتحاد الدولي واللجنة الدولية، إلى جانب ممثلين عن اللجنة الدائمة ولجنة الامتثال والوساطة لدى للاتحاد الدولي بصفة استشارية. ويعمل هذا الفريق كمنتدى للمناقشة وإسداء المشورة، ويهدف إلى تيسير متابعة البيان.

واستنادا إلى الدراسة التحديدية المُضطلع به، حدّد فريق العمل عدة مجالات رئيسية ينبغي استكشافها ومواصلة تطويرها وإيلائها أولوية. وتنقسم الخطة إلى مراحل مختلفة مُوزّعة على مدى الفترة التحضيرية للمؤتمر الدولي الثالث والثلاثين، مع مراعاة الاسترشاد في المراحل اللاحقة بالمرحل السابقة. وتتضمن خطة فريق العمل أيضا قائمة بسلسلة من المبادرات المتعلقة بالنزاهة التي تقوم بتطويرها مكوّنات الحركة، بشكل فردي أو جماعي. وفي حين أن فريق العمل لن يشارك في هذه المبادرات مشاركة مباشرة، إلا أنه سيظل مواكبا لتطوراتها.

وتركز المرحلة الأولى من خطة فريق العمل على تنظيم وتعزيز فعاليات وجلسات حوار "لجنة خبراء" تتعلّق بالنزاهة، فضلا عن استكشاف عملية لتطوير مكتبة/منصة موارد موحّدة للسياسات والإرشادات والممارسات المتعلقة بالنزاهة داخل الحركة. ويرد مزيد من الوصف للإجراءات المحددة التي اتخذها فريق العمل في هذه المجالات في إطار النقطة السادسة من القسم 3 (ب) - الإفادة عن التقدّم المُحرز في مختلف المجالات التي تضمّنها بيان النزاهة.

وبالإضافة إلى المضي قدما في تنفيذ الخطة، فقد دعم الفريق أيضا إعداد هذا التقرير المرحلي، فضلا عن التخطيط لتنظيم حلقة عمل بشأن تعزيز النزاهة في إطار مجلس المندوبين لعام 2022.

#### باء) لمحة موجزة عن التقدّم الذي أحرزته مكوّنات الحركة بشأن مختلف مجالات البيان

في حين يصف القسم السابق التقدّم المُحرز بشأن إنشاء عملية لمتابعة تنفيذ ما ورد بالبيان، يقدم هذا القسم تقريرا عن التقدّم الذي أحرزته مكوّنات الحركة بشأن كل مجال من مجالات الالتزامات الرئيسية التي تضمّنها البيان. ويجدر الإشارة إلى أنه ليس بتقرير شامل بشأن جميع الأعمال التي اضطلع بها كل مكوّن من مكوّنات الحركة، بل هو تقرير يوجز التقدّم المُحرز على النطاق العالمي بشأن تنفيذ الالتزامات التي تضمّنها البيان، مع تقديم بعض الأمثلة الملموسة على المستوى

القطري بشأن تعزيز الالتزام بالنزاهة من جانب مكوّنات الحركة خلال الفترة التي يغطيها التقرير (بين كانون الأول/ديسمبر 2019 وآذار/مارس 2022).

### (1) الحفاظ على المبادئ الأساسية وتعزيزها

إن تعزيز المبادئ الأساسية والالتزام بها أمرٌ حتميٌّ من أجل قيامنا بعمَلنا الإنساني بفعالية، كما أنه أمرٌ أساسيٌّ لكسب ثقة وقبول الناس والمجتمعات المحلية والحفاظ على تلك المكتسبات.

◀ من أجل دعم الجمعيات الوطنية على تعزيز دورها المساعد والعمل وفقا للمبادئ الأساسية، فقد طُوّر برنامج قانون الكوارث التابع للاتحاد الدولي دليلا جديدا لتعزيز الدور المساعد من خلال القانون والسياسات العامة. والغرض من هذا الدليل، وما يصاحبه من تدريب عبر الإنترنت على ممارسة الدور المساعد والالتزام بالمبادئ الأساسية، هو توفير إرشادات عملية للجمعيات الوطنية بشأن كيفية تعزيز دورها المساعد من خلال القوانين والسياسات والخطط والاتفاقات على المستوى المحلي. كما أنه يركز على التسهيلات القانونية ممثلة في الحقوق القانونية والإعفاءات الخاصة التي تمكن الجمعيات الوطنية من الاضطلاع بأعمالها بمزيد من الكفاءة والفعالية. وقد سجل للتدريب عبر الإنترنت أكثر من 1 120 شخصا بالفعل، كما أبلغت 15 جمعية وطنية على الأقل خلال الفترة 2019-2020 عن تعزيز دورها المساعد من خلال القوانين والسياسات الوطنية، أو من خلال الاعتراف المحدد بدورها المساعد كأول المستجيبين لاجتحة كوفيد-19.

◀ وواصلت اللجنة الدولية التزاماتها بمساعدة الجمعيات الوطنية على دعم نزاهتها وقبولها على الصعيد التشغيلي، فضلا عن دعم قدرتها على الالتزام بمتطلبات العمل الإنساني القائم على المبادئ. وبُذلت جهود نشطة من أجل تحقيق ذلك عبر تعزيز إطار اللجنة الدولية للوصول المأمون إلى المستفيدين والتركيز على تعزيز المبادئ الأساسية ونشرها، بما في ذلك من خلال أنشطتها لنشر القانون الدولي الإنساني وإجراء برامج ودورات تدريبية مختلفة مُخصّصة لقيادات الجمعيات الوطنية وموظفيها ومتطوعيها بشأن التطبيق العملي للمبادئ، لا سيما في حالات النزاع المسلح والاضطرابات الداخلية.

#### تعزيز المبادئ الأساسية بطريقة مبتكرة: تجربة الصليب الأحمر الكوستاريكي

تحت لواء إدارة المبادئ والحماية، يجري العمل في الصليب الأحمر الكوستاريكي على الترويج للمبادئ الأساسية بطريقة نظرية/عملية تستهدف الجمهور داخليا وخارجيا عبر حملات من خلال وسائط الإعلام الاجتماعي. وتم إعداد محتوى ضَمَّن مقاطع فيديو ومشاركات وحلقات عمل ومؤتمرات افتراضية وملصقات ومواد عرض. ويتحقق الامتثال بنجاح من خلال الربط والدمج مع خطط العمل المحلية وبرنامج الشباب، مما يُحفّز الفروع المحلية على الحصول على المنزلة البرونزية والفضية والذهبية، وفقا للأداء.

وقد تحقّقت إنجازات رئيسية تمثلت في تدريب 84 متطوعا تتراوح أعمارهم بين 14 و20 عاما في دورة تدريب أساسي مختلطة للشباب. كما تم إطلاق حملات رقمية بمنشورات عبر فيسبوك وإنستغرام مصحوبة بحلقات عمل شخصية وافتراضية مثيرة. وكان الجانب المبتكر بشأن هذه المقترحات هو أنها نابعة من الفروع المحلية باتباع نهج دعم الأقران باستخدام منهجية اللعب والتعلم بالممارسة.

## (2) ضمان أن تكون أماكن العمل لدينا آمنة للجميع وتكفل احترام التنوع والتوازن بين الجنسين وإدراجه ضمن القوى العاملة لدينا

تنطوي التزامات البيان على تركيز شديد من أجل ضمان أن تكون أماكن عملنا آمنة، وأن تكون مقاومة كافة أشكال سوء السلوك ومنعه عنصراً أساسياً من عناصر جميع أعمالنا، مع عدم التهاون مع أي شكل من أشكال التمييز أو التحرش أو الإساءة أو الاستغلال. وقد عولجت هذه المسألة بطرق مختلفة وعلى مستويات مختلفة، من مستويات السياسات العليا حتى مستويات التنفيذ العملي.

◀ فقد صاغ الاتحاد الدولي في عام 2021 سياسته الجديدة بشأن الحماية والنوع الاجتماعي والاحتواء التي تلزم أعضاء الاتحاد الدولي بإحراز تقدم على ثلاثة محاور رئيسية للعمل الجماعي ممثلة في القدرات المؤسسية والبرامج والعمليات، والدعوة، والشراكات واستخلاص الدروس. وتعكس السياسة الجديدة أحكاماً أقوى، لا سيما فيما يتعلق بالروابط بين الاحتواء متعدد الجوانب، والمساواة بين الجنسين، والثقافة التنظيمية، ودرء العنف والاستغلال والإساءة. كما تم وضع إطار تشغيلي للحماية والنوع الاجتماعي والاحتواء بغرض توجيه الجمعيات الوطنية في تنفيذ وتفعيل الالتزامات السياسية.

وعلى سبيل المثال، يقصد بالتنفيذ العملي للالتزامات ما يلي: القيام، بالتعاون مع جمعيات وطنية شريكة، بوضع الدليل التشغيلي المتعلق بمنع الاستغلال والاعتداء الجنسيين والتصدي لهما من أجل دعم الجمعيات الوطنية على تنفيذ سياسة منع الاستغلال والاعتداء الجنسيين في برامجها وعملياتها، ووضع الصيغة النهائية المنقحة لمجموعة أدوات الاتحاد الدولي لتقييم الحماية والنوع الاجتماعي والإدماج وتجريبها مع ثلاث جمعيات وطنية، ووضع إطار للتقييم الذاتي للحماية للاسترشاد به في إجراء تنقيح أكثر تركيزاً وتخصصاً لسياسات المنظمة وآلياتها وإجراءاتها في مجال الحماية. وعلاوة على ذلك، فقد أنشئ مسار شامل لاستخلاص الدروس بشأن الحماية والنوع الاجتماعي والاحتواء بغرض توفير دورات تدريبية تلبى احتياجات جميع موظفي العمليات تحت مظلة الاتحاد الدولي من أجل التنسيق أثناء الأزمات أو حالات الطوارئ.

كما تم تعزيز سلامة الموظفين والمتطوعين بإدخال دورة التدريب الأمني "توخوا السلامة 2.0"، وهي دورة تدريب أمني إلزامية جديدة لجميع موظفي الاتحاد الدولي، وهي متاحة أيضاً لموظفي الجمعيات الوطنية والمتطوعين فيها. وتتضمن هذه الدورة وحدة محدّدة حول سلامة الموظفين والمتطوعين في حالات الطوارئ بالإضافة إلى مميزات جديدة مثل المحتوى الذي يراعي الفوارق بين الجنسين. وكانت سلامة المتطوعين محل تأكيد خاص من جانب سياسة شبكة الاتحاد الدولي المنقحة بشأن المتطوعين، كما تم تعجيلها عملياً بشكل خاص خلال الاستجابة لجائحة كوفيد-19 عبر قيام 27 جمعية وطنية على الأقل بدعم من شركاء الحركة بتطوير آليات جديدة للتأمين على المتطوعين والتأزر معهم.

◀ وفي أمانة الاتحاد الدولي، اعتمدت سياسة منقحة لحماية الطفل وسياسة أقوى وأكثر شمولاً بشأن منع التحرش والتمييز في مكان العمل والتصدي لهما. وتتضمن السياسات التزاماً بالحفاظ على نهج يركز على الأشخاص لمنع التحرش والتمييز والتصدي لهما، كما تعملان أيضاً كأمانة للجمعيات الوطنية التي تقوم بإعداد سياساتها. ومن أجل تنفيذ السياسات وإتاحة حيز للحوار والتبادل بين الموظفين، فقد عقدت جلسات لإذكاء الوعي فضلاً عن دراسات استقصائية لجميع الموظفين. كما دعم عمل أمين المظالم لدى أمانة الاتحاد الدولي هذه الحوارات وعزز التبادلات بشأن ثقافة الأمن والاحتواء

في مكان العمل. وقد أبرزت الدراسات الاستقصائية والحوارات مجالات هامة للعمل في المستقبل، مثل منع سوء السلوك وضمان اطمئنان الموظفين للإبلاغ عن أي سوء سلوك حال وقوعه.

وفيما يتعلق بتمثيل الجنسين فيما بين الموظفين وأجهزة الحكم والقيادة، تظهر أحدث بيانات نظام الإبادة على مستوى الاتحاد الدولي أنه في حين أن تمثيل المرأة في مجالس إدارة الجمعيات الوطنية لا يتساوى مع تمثيل الرجال (35% من النساء في مجالس الإدارة)، فقد نمت هذه النسبة بشكل مطرد بين عامي 2017 و2020، من 31% إلى 35%. وفيما يتعلق بموظفي الجمعيات الوطنية ومتطوعيها، فإن التوزيع بين الجنسين أقرب إلى التكافؤ، حيث تبلغ نسبة تمثيل المرأة 53% بين الموظفين و52% بين المتطوعين. أما فيما يتعلق بأمانة الاتحاد الدولي، فإن التغييرات الرئيسية في تمثيل الجنسين على مدى السنوات الخمس الماضية تتمثل في تقليص الفجوة في التمثيل الجنساني على مستوى الإدارة الوسطى. فعلى سبيل المثال، على مستوى إدارة الأفرقة، زادت نسبة تمثيل المرأة من 26% إلى 40%، وعلى مستوى الإدارة الوسطى من 20% إلى 35%.

◀ وقد أبدت اللجنة الدولية همة في متابعة التزامها المؤسسي بالتنوع والاحتواء الذي تجلّى في قواعدها وسياساتها وممارساتها الداخلية. ما أسفر في السنوات القليلة الماضية عن تعزيز الجهود الرامية، ضمن جملة أمور، إلى ترسيخ المساواة بين الجنسين وتعيين موظفي البعثات المقيمين في أفرقة الإدارة التابعة للجنة الدولية على مستوى المقر الرئيسي والميدان على حد سواء (تحقق الآن التكافؤ بين الجنسين في المناصب الإدارية في المقر الرئيسي)؛ وإجراء استعراض لمعايير التوظيف؛ وتطوير موارد جديدة لإذكاء الوعي وتدريب الموظفين في مجال المساواة بين الجنسين والاحتواء. وقد ترافق ذلك مع الاضطلاع بعملية عالمية للتشاور بين الموظفين بشأن القيم التي تركز عليها الهوية المؤسسية للجنة الدولية. كما أصبح احترام التنوع والاحتواء بعدا كاملا ضمن عمليات المساءلة التي تلتزم بها اللجنة الدولية، بما في ذلك في تقييم أداء كبار المديرين.

وفي حين تركز الأرقام الواردة أعلاه على نوع الجنس فقط كعامل من عوامل التنوع، فمن الضروري بذل المزيد من الجهد للنظر في التنوع والاحتواء في القوى العاملة مع الاستعانة بطائفة أكثر اتساعا من عوامل التنوع. وقد اعترفت الحركة بذلك في بيانها حول بناء بيئة خالية من العنصرية والتمييز الصادر في تموز/يوليو 2020 تحت عنوان [بيان الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر بشأن بناء بيئة خالية من العنصرية والتمييز](#)، الذي يؤكد على ضرورة تغيير الأنظمة والهياكل التمييزية ضد الأشخاص الملونين.

تم إنشاء شبكة Glow Red في عام 2017 بغرض ضمان وفاء الحركة بالتزاماتها بالإقرار بمبدأ الاعتراف بتقلد النساء لمناصب القيادة العليا ودعمهن وتعزيزهن. وفي أقل من أربع سنوات، تواصل نمو شبكة Glow Red لتصبح شبكة عالمية تضم أكثر من 335 موظفة وقائدة متطوعة في أكثر من 110 جمعيات وطنية والاتحاد الدولي واللجنة الدولية.

### (3) ضمان امتثال الأفراد لمعايير السلوك وحماية المبلغين عن المخالفات

لطالما تمحور تركيز هذا الالتزام حول ضمان الامتثال لمعايير سلوك الأفراد، بما في ذلك وضع قواعد وآليات وإجراءات مؤسسية لمنع انتهاكات النزاهة وأنماط السلوك اللاأخلاقي والتصدي لذلك.

◀ تم تعزيز معايير (سياسات) وأدوات السلوك في أمانة الاتحاد الدولي (على النحو المبين أعلاه) وكان ذلك أيضا بمثابة أمثلة كي تستخدمها الجمعيات الوطنية. وقد أُجري استقصاء على مستوى الشبكة من أجل فهم أفضل للثغرات في قدرات الجمعيات الوطنية واحتياجاتها من دعم القدرات، حيث أظهرت البيانات التي تم جمعها بشكل عام أن هناك ميلا إيجابيا لدى الجمعيات الوطنية التي ردت على الاستقصاء لامتلاك **مدونة سلوك** (84%) حيث كان معظمها (58%) قد قام بتحديث أو تبني مدونة للسلوك خلال السنوات الخمس الماضية. غير أن هذه بيانات الاستقصائية أشارت أيضا إلى أنه لا تزال هناك ثغرات وأن هناك حاجة إلى زيادة دعم القدرات في مجالات مختلفة، مثلما هو الحال فيما يتعلق بوضع سياسات تتعلق بمنع الاستغلال والاعتداء الجنسيين والتصدي لهما، وتوفير خط استغاثة هاتفي للإبلاغ عن المخالفات المتعلقة بانتهاكات النزاهة، وضمان حماية المبلغين عن المخالفات، وزيادة قدرات التحقيق.

ولمعالجة هذه الثغرات على نطاق الاتحاد الدولي، قُدِّم الدعم للجمعيات الوطنية في مجال إدارة مخاطر النزاهة، والتحقيق والامتثال، ووضع وتنفيذ السياسات، وإنشاء نُظُم فعّالة للرصد والإبلاغ. فعلى سبيل المثال، أفادت أكثر من 30 جمعية وطنية، بدعم من الاتحاد الدولي، بأنها اعتمدت سياسات تتعلق بمنع الاستغلال والاعتداء الجنسيين والتصدي لهما أو بصددها، بينما أفاد ما يقرب من 40 جمعية وطنية بأنها اعتمدت سياسات لحماية الطفل أو بصددها.

◀ وعلاوة على ذلك، اعتمدت أمانة الاتحاد الدولي خط استغاثة هاتفي جديد للمبلغين عن المخالفات، وهو خط النزاهة، الذي يعمل حاليا مع 26 جمعية وطنية تمر بمراحل مختلفة من اعتماد خط النزاهة لاستخدامه. وفي إطار عملية اعتماد خط النزاهة، يجري دعم الجمعيات الوطنية أيضا بسياساتها لحماية المبلغين عن المخالفات ومدونات السلوك لضمان تنفيذها.

كما يعمل الاتحاد الدولي على إنشاء شبكة/قائمة تضم المحققين والمدققين ومديري المخاطر لدى الجمعيات الوطنية بغرض نشرها لتوفير الدعم قصير الأجل (شهر-3 أشهر) للجمعيات الوطنية عند الحاجة. كما تم توفير برامج تدريب متخصصة من أجل المحققين في قضايا الاستغلال والاعتداء الجنسيين، التي تتطلب كفاءات مُحدّدة.

◀ ومع التركيز القوي على الوقاية واعتماد نهج قائم على القيم والمبادئ (بدلا من التركيز على القواعد فقط)، فقد كثّف مكتب الامتثال وإدارة المخاطر والأخلاقيات التابع للجنة الدولية من جهوده لتعزيز ثقافة النزاهة على نطاق المنظمة، حيث يجري في إطاره تجهيز الموظفين ودعمهم لاتخاذ قرارات أخلاقية قائمة على المبادئ. وتشكل مدونة السلوك الخاصة باللجنة الدولية جزءا لا يتجزأ من هذا الجانب، حيث تغطي قضايا مثل التحرش وإساءة استعمال السلطة والاستغلال الجنسي؛ والتزام التحفظ؛ واستخدام مرافق تكنولوجيا المعلومات؛ فضلا عن الالتزام بالقواعد التي تحكم استخدام شارات الصليب الأحمر والهلال الأحمر والكريستالة الحمراء؛ وحظر استخدام أو حمل أي سلاح أو ذخيرة، والتورط في الاحتيال أو تداول المخدرات، ضمن قواعد أخرى.

وفي إطار هذه الجهود، أنشئ فريق استشاري معني بالنزاهة لإذكاء وعي الموظفين وتعزيز فهمهم لأدوارهم ومسؤولياتهم في إطار ثقافة النزاهة لدى اللجنة الدولية وولايتها الإنسانية والمساءلة أمام المتضررين من النزاعات. كما أنشئت شبكة من الميسرين لمدونة السلوك في الإدارات والوفود الميدانية التابعة للجنة الدولية من أجل مساعدة المديرين على تعزيز النزاهة والثقة ومواصلة دمج جهود الامتثال في سياق العمل الاعتيادي. ويسترشد الميسرون بخريطة طريق النزاهة بينما يقومون بتنسيق وتتبع ورصد الأنشطة وتوفير دورات التدريب الرامية إلى إذكاء الوعي بمدونة السلوك.

وتم وضع مجموعة أدوات للنزاهة تتضمن مراجع ومعلومات ومواد تدريبية بشأن مدونة السلوك وتعزيز ثقافة النزاهة وأصبحت متاحة للموظفين. وفي الوقت ذاته، يجري باستمرار تعزيز إطار الأخلاقيات الخاص باللجنة الدولية باعتبارها مؤخرًا لسياسة حماية الطفل التي سيجري تنفيذها في عام 2022 إلى جانب العمل الجاري على وضع سياسة بشأن التحرش النفسي وسياسة تضارب المصالح.

#### (4) الخضوع للمساءلة أمام المجتمعات المحلية التي نعمل معها

##### مخطط الكشف عن سوء السلوك - لمعالجة قضية المعتدين الجنسيين المعروفين الذين يتنقلون بين المنظمات دون الكشف عنهم

أطلق هذا البرنامج المشترك بين الوكالات في كانون الثاني/يناير 2019، حيث وقعت عليه اللجنة الدولية والاتحاد الدولي وجمعيتان وطنيتان حتى الآن. ويكمل هذا النظام عمليات التدقيق الأخرى، مثل عمليات التفتيش التي تقوم بها الشرطة للقبض على الجناة الذين صدرت بحقهم إجراءات تأديبية أو الذين يخضعون لتحقيقات جارية، ولكن ربما لم يرتكبوا جرائم أو حقت معهم الشرطة. ويتألف المخطط من التزامين رئيسيين: (1) التزام بالتحقق بشكل منهجي مع أصحاب العمل السابقين حول أي قضايا تتعلق بالاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي بالموظفين الجدد المحتملين، (2) الالتزام بالاستجابة بشكل منهجي لعمليات التفتيش من الوكالات الأخرى.

وبين عامي 2019-2021، تظهر البيانات التراكمية من الوكالات المشاركة (125 وكالة حاليًا) أكثر من 29 000 طلب وأكثر من 24 000 رد على طلبات بشأن بيانات سوء السلوك، و142 حالة رفض توظيف تتعلق بمخطط الكشف عن سوء السلوك.

وتلتزم مكوّنات الحركة بضمان الخضوع للمساءلة الجادة أمام المجتمعات المحلية التي نعمل معها، بما يتماشى مع التزامات جميع مكوّنات الحركة بالمشاركة المجتمعية والمساءلة. وكان قد تم في مجلس المندوبين لعام 2019 اعتماد قرار مُحدّد بشأن التزامات جميع مكوّنات الحركة بالمشاركة المجتمعية والمساءلة، ويجري إعداد تقرير مرحلي بشأن هذا القرار لتقديمه إلى مجلس المندوبين لعام 2022، حيث سيتضمّن إفادة شاملة حول التقدّم المُحرز بشأن كيفية قيام الاتحاد الدولي واللجنة الدولية بالتعاون مع الجمعيات الوطنية بإحراز تقدم نحو تحقيق المشاركة المجتمعية والمساءلة أمام المجتمعات المحلية والسكان المتضررين. ومن ثم، فإن الإشارة إلى ذلك التقرير المرحلي وليس الإفادة عن التقدّم المُحرز هنا.

#### (5) الخضوع للمساءلة أمام الجهات المانحة، والوصول إلى السجلات المؤسسية والمالية، بما في ذلك احترام الخصوصية وضمان حماية البيانات

تكتسي الإدارة المالية وحماية البيانات أهمية بالغة من أجل بناء مزيد من القدرات نظرًا لأن الحركة قد قررت ضمان تحقيق أنسب مستويات المساءلة أمام الحكومات والمانحين والشركاء، إلى جانب تطلعها إلى تحقيق الشفافية والانفتاح مع السباح بالوصول المناسب إلى السجلات المؤسسية والمالية، في جو من الاحترام للخصوصية وضمان حماية البيانات. وهنا يجدر الإشارة إلى أن قضايا النزاهة ومواطن الضعف إذا نالت من الإدارة المالية والقدرة على استخدام البيانات المالية لاتخاذ القرارات، فإنها تؤدي إلى الافتقار إلى التخطيط المالي، وتراجع الثقة من جانب المانحين وغيرهم من أصحاب المصلحة،

وانعدام الكفاءة في استخدام الموارد، وتكبير القدرة الاستيعابية على استخدام الأموال بطريقة خاضعة للمساءلة، وضعف نظم إدارة المخاطر مع ارتفاع المخاطر المالية.

◀ وفي عام 2021، أُجريت دراسة استقصائية فيما بين الجمعيات الوطنية من أجل فهم أفضل للثغرات في قدرات الجمعيات الوطنية واحتياجاتها من دعم القدرات. حيث أظهرت البيانات التي تم جمعها بشكل عام أن هناك ميلاً إيجابياً لدى الجمعيات الوطنية التي ردت على الاستقصاء إلى إجراء تدقيق خارجي سنوي للبيانات المالية (89%).

◀ وإلى جانب ذلك، يجري دعم الجمعيات الوطنية بمبادرات إنمائية مالية من خلال الاتحاد الدولي أو اللجنة الدولية أو مبادرات الدعم الثنائية. ويشمل مثل هذا الدعم سياسات وعمليات وإجراءات المحاسبة المالية، التي يجب أن تدعم موظفي البرامج والشؤون المالية من أجل فهم وإدارة مسؤولياتهم في مجال الإدارة المالية.

◀ وبالاستفادة من نتائج أدوات تقييم العناية الواجبة المنقحة مؤخراً (التي تشمل عدداً من الأسئلة التي تنطرق، ضمن جملة أمور، إلى قدرات الإدارة المالية لدى الشركاء والرقابة الداخلية/التدقيق الداخلي؛ وتتبع المشتريات والتوزيع؛ ومدونة السلوك، والاحتيال وسوء السلوك جنسياً، والموارد البشرية، فضلاً عن الحوكمة والمبادئ الأساسية)، وقد عززت اللجنة الدولية من دعمها في المجالات ذات الأولوية المتفق عليها مع الجمعيات الوطنية من أجل مساعدتها على تعزيز نظمها لحماية نزاهتها والحد من المخاطر. فعلى سبيل المثال، تدعم اللجنة الدولية، بالشراكة مع شركاء الحركة، بعض الجمعيات الوطنية في سياقات التضرر من النزاعات والاضطرابات الداخلية، وذلك في إطار مساعدها إلى تحسين شفافيتها وخضوعها للمساءلة من خلال تقديم الدعم الفني والمالي في مجال التنمية المالية. وقد أتيت دليل مالي في سياقات محددة، يشمل سياسات وعمليات وإجراءات المحاسبة المالية، التي من شأنها أن تدعم موظفي البرامج والشؤون المالية من أجل فهم وإدارة مسؤولياتهم في مجال الإدارة المالية.

#### تعزيز التنمية المالية لبناء السمعة كشريك أهل للثقة: تجربة الصليب الأحمر اللبناني

كان الإصلاح الكامل لأنظمة الإدارة المالية لدى الصليب الأحمر اللبناني أهم مبادرة تم تنفيذها في إطار تنمية الجمعيات الوطنية خلال العقد الماضي. وقد استغرقت عملية الإصلاح الشاملة هذه عدة سنوات حتى اكتمالها، ولم يكن ذلك أمراً مكلفاً ومستغرقاً للوقت، ولكنه سمح للصليب الأحمر اللبناني بتعزيز سمعته بشأن إعداد التقارير المالية الشفافة والخاضعة للمساءلة، الأمر الذي مكن بدوره المنظمة من الإدارة الفعالة لأكثر من 33 مليون دولار أمريكي تم جمعها من الشركات والأفراد المانحين خلال جائحة كوفيد-19 وأزمة انفجار مرفأ بيروت. ويقدم الفيديو التالي لمحة عامة بشأن هذه العملية:

<https://youtu.be/6fK2DIc7Tv8>

#### (6) تجميع الموارد والخبرات فيما يتعلق بتعزيز النزاهة

التزمت الحركة بمواصلة الاستفادة من الهياكل القائمة، وتجميع الموارد والخبرات، حسب الاقتضاء، من أجل توفير الدعم الفعّال والتدريب والتعلم والتوجيه من أجل تعزيز قواعد وعمليات وآليات النزاهة والخضوع للمساءلة.

◀ وارتباطا بهذا الالتزام، قام صندوق بناء القدرات التابع للاتحاد الدولي، الذي أعيد هيكلته في آب/أغسطس 2020، بزيادة الدعم للاحتياجات الإنمائية الناشئة للجمعيات الوطنية بما يتماشى مع التحوّلات السبعة التي تضمنتها استراتيجية الاتحاد الدولي للعقد 2030. وهذا الصندوق في ثوبه الجديد مفتوح لجميع الجمعيات الوطنية، في أي وقت، وهو مصمم لدعم أربع أولويات إنمائية محددة، تتعلق إحداها بمسألة "النزاهة والشفافية والمساءلة". ما يسمح باتباع نهج مرحلي قائم على تحقيق النتائج من أجل تنمية الجمعيات الوطنية وتحسين نزاهتها. وعلاوة على ذلك، فإن تحالف الاستثمار في الجمعيات الوطنية، وهو آلية تمويل مشتركة بين الاتحاد الدولي واللجنة الدولية يوفر الأموال من أجل الجمعيات الوطنية بما يسهم في دعم أولوياتها الإنمائية، لا سيما فيما يتعلق بتعزيز قدرتها على إدارة مواردها المالية بشفافية ومساءلة ووفقا للمعايير المعترف بها دوليا.

◀ وفيما يتعلق بموارد المعرفة والخبرات، فمن أجل رسم صورة شاملة عن الأعمال التي أنجزتها الحركة سعيا إلى تعزيز النزاهة، فقد أُجريت دراسة تحديدية للموارد والمبادرات المتعلقة بالنزاهة، وذلك على النحو المبين أعلاه. وتمكن هذه الدراسة التحديدية من إبراز الوثائق/السياسات/الآليات الرئيسية الشاملة الجماعية على نطاق الحركة، وتقوم بتجميع كل الدورات التدريبية المتاحة للجمعيات الوطنية. كما أظهرت امتلاك الحركة لهيكل فعّال وشامل يوفر لها أساسا قويا، ليس مجرد أساس مؤسسي أو هيكلي فحسب، بل يتضمن أيضا أطرا تنظيمية وسياسية مطبقة، تحدد الواجبات والالتزامات المتنوعة التي يتعين على كل مكوّن من مكوّنات الحركة الالتزام بها. وفي هذا الصدد، تنفرد الحركة تماما من حيث الهياكل/الآليات المطبقة لديها. وفي الوقت ذاته، فقد أظهرت الدراسة التحديدية أنه بينما توفر العديد من السياسات/الإرشادات/الإجراءات أساسا قويا، فإن هناك حاجة ماسة إلى نشرها واستخدامها على نحو أفضل داخل الحركة.

وتتمثل إحدى أولويات فريق العمل لمتابعة البيان على وجه التحديد في التصدي للتحدي المتمثل في إتاحة السياسات والأدوات القائمة ونشرها واستخدامها، فضلا عن تبادل الأمثلة على الممارسات السليمة على نطاق الحركة. وقد حدد فريق العمل ضمن الإجراءات ذات الأولوية القيام باستكشاف وتطوير مفهوم مكتبة/منصة موارد موحّدة بشأن السياسات والإرشادات والممارسات المتعلقة بالنزاهة. ويهدف هذا العمل إلى الجمع بين ما هو قائم بالفعل من مواد وموارد وتوفير وسيلة لتحسين وصول جميع مكونات الحركة إليها.

ويهدف فريق العمل فوق ذلك إلى تعزيز التبادلات والحوار وتقاسم الممارسات السليمة بشأن المواضيع المتصلة بالنزاهة. وتحقيقا لهذه الغاية، فإنه يخطط لتنظيم أو تعزيز جلسات حول الموضوعات المتعلقة بالنزاهة عبر منتديات وفعاليات على مستوى الجمعية الوطنية أو الحركة. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2021، عقد الفريق جلسة خلال القمة الافتراضية العالمية "كوكبنا الأحمر"، جرت خلالها مناقشة معنى النزاهة ومتطلباتها من أجل الحركة والقطاع الإنساني ككل، وأعيد التأكيد على أهمية العمل الإنساني القائم على المبادئ والأخلاق من أجل الجهات الفاعلة المحلية والعمل المحلي. كما يخطط الفريق لتعميق الحوار والسماح بتبادل الخبرات خلال حلقة عمل مجلس المندوبين لعام 2022.

◀ وفيما يتعلق بتعزيز عملية جمع البيانات وتبادلها بشأن المواضيع المتعلقة بالنزاهة، تواصل أمانة الاتحاد الدولي سعيها على وضع نهج بشأن إدارة البيانات لدعم الجمعيات الوطنية والشبكة ككل في إطار جهودها الرامية إلى تجميع البيانات ذات الاستخدامات الأساسية، مثل قاعدة البيانات ونظام الإبادة في الاتحاد الدولي، ومنصة GO إلى جانب الجهود

المبدولة على صعيد التحوّل الرقمي (عملية الرقمنة). ويجري حالياً تطوير مزيد من النهج التكميلية لدعم الجمعيات الوطنية من أجل تعزيز إدارتها للبيانات واستخدامها من أجل تحسين التحليل، واتخاذ القرارات المستندة إلى البيانات، والمساهمة في تعزيز إدارة المخاطر.

### إنشاء شبكة كفاءات معنية بالتنمية المالية للجمعيات الوطنية

في مؤازرة للبيان، يجدر الإشارة إلى أن الاتحاد الدولي له السبق في تطوير المزيد من المعارف والنهج حول موضوع الإدارة المالية، في إطار أوسع نطاقاً للاستدامة المالية. ويشمل ذلك إنشاء "شبكة كفاءات التنمية المالية"، بدعم نشط من جانب الصليب الأحمر النرويجي ومشاركة من شركاء الحركة. والغرض من إطار كفاءات التنمية المالية هو توفير محور للموارد والقدرات في مجال التنمية المالية، حيث يجتمع أفراد المجتمع المحلي للتفاعل واستخلاص الدروس حول هذا المجال وتعزيز المعرفة بشكل جماعي وتحسين النهج المتعلقة بالممارسة الفعلية في مجال الإدارة المالية.

### (7) تنقيح القاعدة الدستورية والقانونية والأطر التنظيمية والسياسية ذات الصلة

يشكل وجود قاعدة دستورية وقانونية سليمة وشاملة أساساً هاماً لضمان النزاهة.

◀ وقد واصل كل من اللجنة الدولية والاتحاد الدولي العمل بشكل وثيق خلال الفترة التي يغطيها التقرير دعماً للجمعيات الوطنية في استعراض وتعزيز قاعدتها القانونية وأطرها الدستورية. واستمر تنفيذ ذلك وفقاً لمعايير الحركة المتفق عليها. ومن خلال اللجنة المشتركة المعنية بالنظم الأساسية، تم تقديم الدعم والمشورة على مدى العامين الماضيين إلى أكثر من 60 جمعية وطنية في إطار مراجعة أنظمتها الأساسية/دساتيرها والأطر ذات الصلة، عملاً بالوثيقة التوجيهية لعام 2018 ومعاييرها الخمسة وعشرين (التي تتعلق، ضمن جملة أمور، بتطبيق المبادئ الأساسية، ومعايير الحكم الرشيد والشفافية، فضلاً عن إرساء النزاهة داخلياً بشكل فعال، وآليات وعمليات الامتثال وتسوية الخلافات).

وللحصول على مزيد من التفاصيل بشأن ما أحرزته الجمعيات الوطنية من تقدّم وبشأن التزامات الحركة بدعم الجمعيات الوطنية، يُرجى الاطلاع على تقرير اللجنة المشتركة المعنية بالنظم الأساسية الذي تعدّه كل سنتين، والمقرر تقديمه إلى مجلس المندوبين لعام 2022.

◀ من أجل مواصلة دعم الجمعيات الوطنية في إطار جهودها الرامية إلى وضع قاعدة سياسات راسخة في مجال النزاهة أيضاً، يقوم الاتحاد الدولي بتوحيد مجموعة أدوات للسياسات المتعلقة بالنزاهة. ومن المقرر أن تتضمن مجموعة الأدوات هذه توجيهاً عاماً بشأن عمليات السياسات الفعّالة من أجل الجمعيات الوطنية، فضلاً عن سياسات نموذجية في المجالات الرئيسية المتصلة بالنزاهة، مستمدة من سياسات لدى جمعيات وطنية نظيرة ومن أمانة الاتحاد الدولي.

### تعزيز القاعدة القانونية والتنظيمية والسياسية لدى الجمعية الوطنية: جمعية الهلال الأحمر الماليزي

عملاً بالتعهد المُقدّم إلى المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين، أنشأ الهلال الأحمر الماليزي في عام 2019 فريق عمل معني بالقاعدة القانونية والدستورية يتألف من أحد أعضاء مجلس الإدارة ومستشار فني ومسؤول قانوني إلى جانب ممثلين من مكنتي اللجنة الدولية والاتحاد الدولي في كوالالمبور. وكوّف الفريق باستعراض دستور جمعية الهلال الأحمر الماليزي

ومواصلة الحوار مع اللجنة المشتركة المعنية بالنُظُم الأساسية. ومن أجل ضمان سير العملية بشكل شفاف وتساوري على جميع مستويات الجمعية، أُجريت أربع مشاورات رئيسية (تضمّنت حلقة عمل أولية مع أعضاء مجلس الإدارة من أجل تحديد النطاق). وبعد إقرار الدستور في 24 نيسان/أبريل 2021، تمت مراجعة أو إدخال عدة أطر وسياسات تتعلق بالنزاهة، بما في ذلك مدونة السلوك والالتزام بالخصوصية، وتبني عدة سياسات للاتحاد الدولي (على سبيل المثال سياسة حماية الطفل، والنوع الاجتماعي والتنوع، ومنع الاستغلال والاعتداء الجنسيين). ويجري حالياً نشر الدستور الجديد وأطر النزاهة.

## (8) شروط الشركات التي تعكس الالتزام الراسخ بالنزاهة

استناداً إلى الدراسة التحديدية المذكورة أعلاه، فقد تم الإقرار بأنه يتعين مواصلة استكشاف الحاجة إلى زيادة المساءلة والشفافية في الشركات داخل الحركة ومع الشركاء الخارجيين على حد سواء.

﴿ ففي داخل الحركة، لدى كل من أمانة الاتحاد الدولي واللجنة الدولية والجمعيات الوطنية الشريكة متطلبات مختلفة لجمع البيانات وتقييم المخاطر أو "العناية الواجبة" من أجل الشركات، مثل برنامج العمل مع شركاء المشروع التابع للاتحاد الدولي، وبرنامج تقييم العناية الواجبة التابع للجنة الدولية، ومرفق واجبات الامتثال التي يتعين على الشركاء الالتزام بها، وأصبحت الآن شرطاً على جميع الشركات وكذلك على الجمعيات الوطنية الشريكة. وبينما يمكن العمل، خلال كل عملية، على تعزيز النزاهة، فمن الضروري تحقيق المزيد من التناغم والتكامل بين النهج الخاصة بطرائق الشراكة، لا سيما من جانب الجمعيات الوطنية في بلدانها. وعلاوة على ذلك، فتمّة إقرار بضرورة وجود نهج منسق مشترك بشأن قبول التمويل من الشركاء من الشركات.

وانطلاقاً من هذه الخلفية، فقد أقر فريق العمل بأن استكشاف تنسيق عمليات "العناية الواجبة" لـمختلف الشركاء يعد مجالاً من المجالات ذات الأولوية (وأدرجه في خطة عمله). والهدف من ذلك هو تبسيط وتخفيف العبء عن كاهل الجمعيات الوطنية التي تجري عمليات تقييم. ومن المقرر أن يبدأ العمل التفصيلي حول هذا الموضوع بعد انقضاء مجلس المندوبين لعام 2022.

﴿ وتم في عام 2019 تنقيح برنامج العناية الواجبة التابع للجنة الدولية بشأن الأطراف الثالثة وشركاء الجمعية الوطنية استناداً إلى تقييم العناية الواجبة من مختلف شركاء الحركة. وفي أوائل عام 2022، تم دمج هذا البرنامج في المنصة الرقمية المركزية للجنة الدولية من أجل ضمان تحسين إمكانية الوصول إليه والإشراف عليه. ويجري حالياً بذل جهود على الصعيد القطري في محاولة لتبسيط مختلف عمليات تقييم العناية الواجبة المفروضة على الجمعيات الوطنية من جانب مكوّنات حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر.

## (9) لجنة الامتثال والوساطة لدى للاتحاد الدولي، ومكتب التدقيق الداخلي والتحقيق لدى للاتحاد الدولي، ومهام مكتب الامتثال وإدارة المخاطر والأخلاقيات لدى اللجنة الدولية

ويشير البيان تحديداً في أقسامه الختامية إلى الهيئات المكلفة بمعالجة قضايا النزاهة والمساعدة على حلها.

◀ **فـلـجـنـة الـامـتـثـال والـوسـاطـة لـدى الـاتـحـاد الـدولـي هـيـئة دـستـورـيـة** أنشئت بغرض مساعدة هيئات الاتحاد الدولي على اتخاذ الخطوات المناسبة لحل أي انتهاكات محتملة للنزاهة من جانب أي جمعية وطنية أو أي جهاز من أجهزة الاتحاد الدولي، والمساعدة على تسوية أي خلافات تُعرض عليها. وقد ركزت اللجنة على مدى العامين الماضيين على نوعين من الأنشطة: (1) **إذكاء الوعي بشأن النزاهة، (2) معالجة الادعاءات بالإخلال بالنزاهة.** وفي النوع الأول من الأنشطة، استخدمت اللجنة مؤشرات لتطوير ثقافة المساءلة والشفافية داخل شبكة الاتحاد الدولي ورصد السلامة التنظيمية للمنظمة وأعضائها، وذلك من أجل الحصول على فكرة واضحة عن المجال الذي ينبغي للأمانة أن تركز دعمها فيه. وتتواصل اللجنة بشكل منتظم مع الجمعيات الوطنية لإبلاغها بحالة امتثالها لمعايير مؤشرات الثانية. وفيما يتعلق بمعالجة الادعاءات بالإخلال بالنزاهة، تتولى اللجنة حاليا النظر في 10 ادعاءات بالإخلال بالنزاهة. وخلال هذه الفترة، نجحت اللجنة في إغلاق قضية واحدة تتعلق بانتهاك النزاهة.

◀ أما مكتب التدقيق الداخلي والتحقيق لدى الاتحاد الدولي، فله مهمة مستقلة وموضوعية للتأكد والتحقيق، وهو قيمة مضافة إلى الاتحاد الدولي ويساعد على تعزيز عمل الاتحاد وأعضائه، ما يدعم المنظمة بالتالي على تحقيق أهدافها من خلال اتباع نهج منهجي ومنضبط لتقييم وتحسين فعالية عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة. ومن أجل ضمان وفاء مكتب التدقيق الداخلي والتحقيقات بالتزاماته، اعتمد الاتحاد الدولي المعايير الدولية للمعهد العالمي للمدققين الداخليين في أعمال التدقيق التي يضطلع بها، ومعايير جمعية مدققي الاحتيال المعتمدين، والمعايير الإنسانية الأساسية في عملياته للتحقيق في قضايا الاحتيال والاستغلال والاعتداء الجنسيين والتحرش الجنسي، حيث تحدد هذه المعايير أفضل الممارسات في مجال التدقيق الداخلي والتحقيقات على مستوى العالم.

وخلال عام 2020، تلقى مكتب التدقيق الداخلي والتحقيق 134 شكوى، بزيادة طفيفة قدرها 4% عن عام 2019. وظل تصنيف الشكاوى لعام 2020 متنسقا مع السنوات السابقة، حيث شكلت قضايا الاحتيال والفساد غالبية الادعاءات، تليها الموارد البشرية، والاستغلال والاعتداء الجنسيين والتحرش (بما في ذلك التحرش الجنسي). وقد تم إثبات سبعة تحقيقات في عام 2020، أسفرت جميعها عن اتخاذ إجراءات داخلية. واستجابة لتزايد عدد القضايا، زاد المكتب من قدرته على التحقيق، حيث يوجد المحققون الآن في كل منطقة. كما يقوم المكتب سنويا بنشر تقرير عن أنشطته، على النحو الوارد أيضا في البيان.

◀ في أيلول/سبتمبر 2020، تغير اسم مكتب الامتثال العالمي لدى اللجنة الدولية إلى مكتب الامتثال وإدارة المخاطر والأخلاقيات، وذلك تماشيا مع الاستراتيجية المؤسسية للجنة الدولية المتمثلة في التحرك نحو مستوى متكامل من الضمان، حيث يواصل هذا المكتب المساهمة في بناء نهج منسق ومُنظَّم ومنهجي لإدارة المخاطر والرقابة الداخلية والتحقيقات والسلوك الأخلاقي لصالح اللجنة الدولية وموظفيها والأشخاص المتضررين من النزاعات المسلحة وحالات العنف الأخرى. وقد تعززت قدرة اللجنة الدولية بشكل كبير خلال العامين الماضيين على الاستجابة للادعاءات المتعلقة بسوء السلوك بإنشاء مكاتب إقليميين للتحقيق في عمان (الأردن) ونيروبي (كينيا). كما أنشئت مكاتب تحقيق فرعية لدعم الوفود في أفريقيا وفي الشرقين الأدنى والأوسط، وذلك بهدف التعجيل بالاستجابة للبلاغات المتعلقة بسوء السلوك في تلك المناطق، مع الحفاظ على مركزية تسجيل القضايا وإدارتها. وتتعاون الوحدة مع مكتب التدقيق الداخلي والتحقيق

لدى الاتحاد الدولي ومع الجمعيات الوطنية، حسب الاقتضاء، بشأن ادعاءات سوء السلوك المبلغ عنها في سياق الأنشطة المضطلع بها بالشراكة مع جمعية وطنية.

#### (4) التنفيذ والرصد

سيواصل فريق العمل المعني بمتابعة بيان الحركة عن النزاهة عمله بشأن مختلف الأنشطة ومسارات العمل الواردة في خطة الفريق وفقاً للأولويات المحددة. كما سيواصل جموده لرصد التقدم الذي أحرزته مكونات الحركة للوفاء بالالتزامات المبينة في البيان ورفع تقرير بذلك إلى مجلس المندوبين المقبل. وسيدرس الفريق كيفية معالجة هذا الموضوع وعرض تقرير بالتقدم الذي أحرزته الحركة على المؤتمر الدولي الرابع والثلاثين في عام 2023.

### الاستنتاجات والتوصيات

يظهر هذا التقرير أنه على الرغم من الآثار العالمية الجائحة كوفيد-19، فقد أحرزت مكونات الحركة تقدماً طيباً في معالجة المجالات المختلفة التي تضمها بيان النزاهة. ومع ذلك، فلا تزال هناك تحديات تسلط الضوء على سلسلة من المجالات التي لا يزال يتعين إحراز مزيد من التقدم فيها في المستقبل.

وسيستمر فريق العمل في تيسير ودعم إحراز التقدم في بعض من تلك المجالات على النحو المحدد في خطة عمل الفريق. وتشجع النقاط التي أبرزها التقرير فريق العمل على مواصلة العمل في مختلف المجالات المحددة في خطته، مثل: عمل مكتبة/منصة موارد موحدة بشأن السياسات والإرشادات والممارسات المتعلقة بالنزاهة على نطاق الحركة وتيسير التبادل والحوار بشأن المواضيع المتصلة بالنزاهة، واستكشاف سبل تنسيق عمليات تقييم المخاطر/العناية الواجبة من أجل الشراكات.

كما يُرحب التقرير بالجهود التي يبذلها كل مكون من مكونات الحركة، ويدعو إلى مواصلة تعزيز عملية جمع البيانات ورصدها وتسجيل التقدم المحرز وتبادل النتائج على مختلف المستويات، على أن يُقدّم تقرير بذلك إلى مجلس المندوبين والإسهام في المؤتمر الدولي الرابع والثلاثين في عام 2023.

وأخيراً، يؤكد التقرير المرحلي أهمية مواصلة مكونات الحركة الاستثمار والتركيز، بشكل فردي وجماعي، في تعزيز النزاهة والسلوك الأخلاقي داخل الحركة.